.

 **مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثالث من سنة 2013**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الثالث من سنة 2013 أن النمو الاقتصادي واصل استفادته من انتعاش النشاط الفلاحي، مع تباطؤ ملحوظ للأنشطة غير الفلاحية. كما أفرزت تقلصا في حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني.**

وهكذا، ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الفلاحي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 19,9% عوض انخفاض بنسبة 8,5% خلال نفس الفصل من السنة المنصرمة، في حين عرف الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي تباطؤا بلغ 1,6% بدل 4,7%.

في هذا السياق، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** انخفاضا بنسبة 0,5% عوض ارتفاع قدره %2,3. ويعزى هذا إلى:

* انخفاض القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية بنسبة 3,2% عوض ارتفاع نسبته 4,7%؛
* استمرار في انخفاض القيمة المضافة لأنشطة البناء والأشغال العمومية رغم التراجع النسبي لوثيرته حيث انتقل هذا الانخفاض من 0,5% إلى 0,2%؛
* استقرار القيمة المضافة للصناعات التحويلية بعد ارتفاع قدره 1,4%؛
* وتراجع ملحوظ في وتيرة نمو أنشطة الماء والكهرباء حيث انتقلت من9,9% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية إلى 1,9% سنة 2013.

من جهتها،سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تباطؤا في نموها حيث انتقلت إلى 2,8% عوض 5,8% في الفصل الثالث من السنة المنصرمة. وعلى الخصوص لوحظ هذا الاتجاه على مستوى:

* البريد والمواصلات بنسبة نمو 8,9% عوض 27,1%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 2,4% مقابل 4,9%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 0,2% بدل 4,2%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 2% عوض 6,3%؛
* و خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 2% مقابل 4,9%.

عكس ذلك، سجلت باقي مكونات القطاع الثالثي تحسنا في وثيرة نموها منتقلة في :

* الفنادق والمطاعم من 2,7% إلى 4,4%؛
* النقل من 2,5% إلى 2,9%؛
* والتجارة من 2% إلى 3,1%.

في المجموع، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** بنسبة 4% عوض 2,9% نفس الفترة من سنة 2012. و بالأسعار الجارية، حقق ارتفاعا نسبته 4,7%، مما نتج عنه زيادة في السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,7%.

**وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم**، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,7% بدل 2,8% نفس الفترة من السنة الماضية مساهمة ب 2,2 نقط في النمو مقابل 1,6 نقطة. في حين، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا أقل من السنة الماضية نسبته 4,3% عوض 8,1% مساهمة ب 0,7 نقطة في النمو الاقتصادي. ومن جهته، سجل إجمالي الاستثمار)إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون( تباطؤا في نموه بارتفاع نسبته 0,5 % بدل 2,6%. على العموم، ساهم الطلب الداخلي بثلاثة نقط في النمو عوض نقطتين سنة من قبل.

من جهتها، حافظت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات على مساهمتها الإيجابية في النمو بنقطة واحدة. وهكذا حسنت الصادرات من أداءها محققة نموا نسبته 5,6% مقابل 4% خلال الفصل الثالث من السنة الماضية في حين ارتفعت الواردات بنسبـة 2 % بدل 0,6%.

في هذه الظروف، ومع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4,7% وتحسن صافي الدخول المقبوضة من العالم الخارجي بنسبة 59% ، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح ب 6,6% عوض 1,5% السنة الماضية. كما تحسن الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 5,4% و بلغ الادخار الوطني 26,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 24,7% سنة من قبل.

من جهة أخرى ،بلغ إجمالي الاستثمار من الناتج الداخلي الإجمالي 35,1% مقابل 34,6% ونتيجة لذلك تقلصت حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني لتمثل 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 9,9% نفس الفصل من السنة الماضية.

**وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثالث من سنة 2013:**

